

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي تختتم دورتها العادية الرابعة عشرة المنعقدة في جدة من 2 إلى 6 ديسمبر 2018

جدة، 6 ديسمبر 2018: عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) دورتها العادية الرابعة عشرة في جدة، المملكة العربية السعودية، من 02 إلى 06 ديسمبر 2018. وقد عقد النقاش المواضيعي المعتاد للدورة يوم 04 ديسمبر 2018 حول موضوع "تعزيز وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين: التزام إسلامي ودولي في مجال حقوق الإنسان". واعتمدت الهيئة وثيقة ختامية حول الموضوع صدرت بشكل منفصل.

فضلا عن أعضاء الهيئة، فقد حضر الدورة ممثل عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، وخبراء دوليون معنيون في مجال حقوق الإنسان من كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة. كما حضر وشارك بفعالية في الجلسات المفتوحة للدورة ممثلون عن الدول الاعضاء والدول التي لها صفة مراقب بمنظمة التعاون الإسلامي.

في كلمته الافتتاحية، أعرب رئيس الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، الدكتور راشد البلوشي، عن تقديره الجليل وامتنانه لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك الدولة المضيفة، المملكة العربية السعودية، لتقتهم في الهيئة ولدعمهم الثابت لعمل وأنشطة الهيئة وأمانتها. وأضاف الدكتور البلوشي أن الهيئة تطورت واجتازت مرحلة الطفولة حيث أصبحت قادرة على المساهمة بفعالية في الدفاع عن قضايا العالم الإسلامي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وبناء على ذلك، قدم لمحة عامة عن الإنجازات الرئيسية للهيئة في عام 2018، بما في ذلك إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى مخيمات اللاجئين الروهينغيا في بنغلاديش، بهدف التحقق من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحقهم، والانتهاج من مراجعة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، فضلا عن الشروع في عملية مراجعة عهد منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل في الإسلام، بغية جعله متوافقا مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالنقاش المواضيعي، أشار رئيس الهيئة إلى أن اختيار هذا الموضوع يأتي في وقت يشهد فيه العالم أكبر حركة للمهاجرين واللاجئين منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تمثل النساء والأطفال فيها أكثر من النصف. ومن المعلوم أن اشتداد الصراعات المختلفة، من سوريا إلى أفغانستان، مرورا بوضع المسلمين الروهينجا في ميانمار، قد أدى إلى تفاقم وضع اللاجئين الحالي. وفي هذا الصدد، شدد الدكتور بلوشي، على أنه في سياق الهجرة، يقدم الإسلام مجموعة من التعليمات الخاصة باللاجئين والمهاجرين مثنيا على جهد أولئك الذين يقومون بمساعدة المنكوبين وحماية اللاجئين. هذا ويأتي مفهوم "الأمان" في الإسلام لضمان الحماية لجميع الذين

يلتمسون اللجوء في "دار الإسلام"، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يعتبر أساس القانون الدولي للاجئين والذي ينبع من التقاليد الإسلامية.

وفي معرض حديثه نيابة عن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، رحب السفير سمير بكر بالمناقشة المواضيعية للدورة الرابعة عشرة، والتي تعتبر فرصة أخرى لتناول موضوع ذو أهمية للمنظمة، وذلك من منظور حقوق الإنسان والمنظور الإنساني. وأشار أن الأسباب الجذرية للحركة القسرية للمهاجرين واللاجئين تتعدى الصراعات والاضطهاد لتشمل الفقر المدقع والتمييز والعنف والاستغلال وتغير المناخ وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية، فضلاً عن الافتقار إلى إمكانية التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وللتصدي لهذه التحديات، حث السفير بكر جميع الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي على تأكيد التزامها مجدداً باتخاذ إجراءات قابلة للتنفيذ، وذلك دعماً لمبادئ التضامن الدولي والتعاون وتقاسم الأعباء. كما شدد على ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية لحل الصراعات عبر معالجة الأسباب الجذرية لتدفق اللاجئين، والتي يمكن أن تتبعها عملية شاملة للعودة الطوعية والأمنة والكرامة، بما فيها إعادة جميع أولئك الذين انفصلوا عن ذويهم وبيئاتهم الأصلية.

وقد أجرى أعضاء الهيئة وفريق النقاش وممثلي الدول الأعضاء مناقشات مستفيضة ومثمرة، شملت تحليلاً واقعياً لكل جوانب التحديات المتعلقة بالموضوع، وذلك في سياق الوضع العالمي الحالي للاجئين والمهاجرين الذي يتسم بالخطورة والذي يؤثر بشكل مباشر وغير متناسب على بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولهذه الغاية، أشار أعضاء الهيئة وفريق النقاش إلى التحديات الأساسية المقرونة بحماية المهاجرين واللاجئين، فضلاً عن استعراض المبادرات والأطر والهيكل التنظيمية الجارية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي وعلى المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، اتفق جميع المتدخلين على أن مسؤولية توفير الحماية للمهاجرين واللاجئين تقع أساساً على عاتق الدولة، وأنه يجب حماية واحترام الحقوق الأساسية للاجئين والمهاجرين بغض النظر عن وضعهم في بلدان المنشأ والعبور والاستقرار. ومع الإقرار بالصعوبات التي تعاني منها الدول في التعامل مع قضايا الهجرة واللاجئين، شدد المشاركون على ضرورة خلق مزيد من التعاون فيما بينهم، بغية إيجاد أفضل السبل والوسائل لتعزيز التشريعات والخطط الوطنية الرامية إلى وضع سياسات قائمة على حقوق الإنسان، وذلك عبر إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المخولة بإنفاذ القانون والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في التعامل مع القضايا المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين عبر الحدود.

أجرت الهيئة، خلال الدورة التي استمرت خمسة أيام، مناقشات متعمقة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، شملت الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء لمنظمة

التعاون الإسلامي، إضافة إلى التكاليف المحددة الممنوحة لها من قبل مجلس وزراء خارجية المنظمة، مثل الإسلاموفوبيا وحقوق المرأة والطفل، والحق في التنمية والآلية الدائمة لرصد وضع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، فضلا عن وضع حقوق الإنسان للأقليات المسلمة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى. كما استمعت الهيئة إلى إفادات موجزة حول هذه المواضيع من المسؤولين المعنيين في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وكان لهذه البيانات دور جوهري في اتخاذ قرارات وتوصيات مستنيرة وشاملة بشأن هذه المواضيع.

ناقشت الهيئة بالتفصيل التطورات الأخيرة لأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، أعربت الهيئة عن قلقها الشديد إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المتصاعدة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الهجمات الواسعة النطاق على المظاهرات السلمية في قطاع غزة والمحاصرة والغارات الجوية، مما أسفر عن مقتل العشرات وجرح المئات. وبعد الاستعراض المفصل للوضع السائد، أدانت الهيئة سياسات إسرائيل القائمة على التمييز العنصري، مثل اعتماد قوانين غير مسبوقة، بما في ذلك "قانون الجنسية" العنصري، والذي يقنن تهويد الأراضي الفلسطينية، ويضفي الشرعية على هدم منازل الفلسطينيين، وسحب بطاقات إقامتهم في القدس، مع الحد من قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة. واذ تلاحظ الهيئة بأسف شديد فشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات ضد الممارسات الإسرائيلية المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، فإنها تطالب الآليات الدولية ذات الصلة بالقيام باتخاذ التدابير اللازمة بقصد اجراء تحقيق من شأنه أن يثبت مسؤولية إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الانتهاكات الواسعة النطاق والموثقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، قررت الهيئة القيام بزيارة أخرى إلى فلسطين في عام 2019 (إلى الضفة الغربية وغزة)، بغية التمكن من اعداد تقرير مفصل عن أوضاع حقوق الإنسان السائدة هناك.

كما تلقت الهيئة إحاطة مفصلة عن تدهور حالة حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. في حين أعربت الهيئة عن تقديرها لعقد اجتماع فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير على المستوى الوزاري، على هامش الدورة 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك في سبتمبر 2018، فقد أدانت موجات العنف الأخيرة ضد المدنيين الأبرياء، واستخدام الاغتصاب كسلاح، والتعمية الجماعية عبر استعمال البندقيات المدفعية، وعمليات الاعدام خارج نطاق القضاء دون تمييز، واكتشاف مقابر جماعية. وتم التأكيد على أن هذه الانتهاكات المتكررة والمنهجية لحقوق الإنسان في هذه المنطقة مقرونة بنمط وتصميم يتضحان من خلال تواطؤ الدولة الرامي الى اسكات جميع الأصوات المطالبة بالحرية والحياة الكريمة. كما رحبت الهيئة بالتقرير المفصل الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 14 يونيو 2018، والذي يؤكد الفظائع والعنف

الذي ارتكبه قوات الأمن الهندية ضد المسلمين الكشميريين الأبرياء، في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، في تجاهل تام لالتزاماتها الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وحثت الهيئة الحكومة الهندية على الخروج من دائرة إنكارها المستمر لحقوق الإنسان الخاصة بالمسلمين الكشميريين، والعمل على تعديل سياساتها القمعية، وضمان توفير الحقوق الأساسية لهم، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. كما طلبت الهيئة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التواصل مع الحكومة الهندية للسماح بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق الى كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي، بغية التحقق من وضع حقوق الانسان على أرض الواقع والإبلاغ بشكل موضوعي عن انتهاكات حقوق الانسان فيها.

كما أكدت الهيئة خلال مداواتها بشأن وضع الأقلية المسلمة من الروهينجا في ميانمار على أن جميع البيانات المتوفرة، تشير أنه ما زال يعتبر من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم اليوم، حيث تترتب عليها بشكل واضح، انعكاسات سلبية على السلام والأمن الإقليميين. كما أكدت على الاستنتاجات التي توصل اليها العديد من منظمات رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك الأمم المتحدة، فيما يتعلق بمعاملة ميانمار لسكانها الروهينجا، التي تعتبر انتهاكا صارخا وخطيرا لجميع معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة. وشددت الهيئة مؤكدا على أهمية كفالة عودة اللاجئين الروهينجيين إلى وطنهم بكرامة وفي أقرب الآجال الممكنة، مع ضمان الأمن والوصول إلى أراضيهم ومصادر معيشتهم، وعليه، فقد حثت الهيئة حكومة ميانمار على القيام بالواجب وفقا وجه الأولوية. كما شددت الهيئة على أهمية زيادة التوعية في جميع المحافل الدولية بغية الحفاظ على ضغوط دولية مكثفة على سلطات ميانمار، وذلك لإجبارها على وضع حد لاضطهادها للأقلية المسلمة من الروهينجا.

كما استعرضت الهيئة تفاقم وضع حقوق الإنسان للمسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يشهد الواقع على الأرض تدهورا مأساويا مع تزايد أعمال العنف ضد المسلمين على أيدي الميليشيات في ظل عجز الحكومة عن فرض النظام، فضلا عن غياب أي تحسن ملحوظ للوضع الإنساني، مما يؤثر سلبيًا على وضع حقوق الإنسان في البلاد. وأعربت الهيئة عن قلقها الشديد إزاء التقارير التي تفيد بأن جميع المساجد قد تم هدمها تقريبا وأن المسلمين يلجؤون الى الكنائس ومعسكرات الأمم المتحدة بحثا عن المأوى، وذلك في غياب الحماية الضرورية اللازمة من طرف الحكومة. وفي ضوء هذا الوضع الخطير، تقترح الهيئة على منظمة التعاون الإسلامي، النظر في تعيين مبعوث خاص جديد يمكنه المضي قدماً في مهمة بناء العلاقات على أرض الواقع، والمساعدة في تشخيص الوضع استناداً إلى معلومات موثوقة، مع دفع عملية المصالحة إلى الأمام. كما أعربت الهيئة عن استعدادها للقيام بزيارة ميدانية أخرى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتقييم وضع حقوق الإنسان هناك.

وخلال تفاعلها مع مرصد الإسلاموفوبيا في منظمة التعاون الإسلامي، شددت الهيئة على أن وضع الإسلاموفوبيا مازال يثير القلق إثر انتشار الظاهرة في جميع أنحاء العالم، مما يتطلب جهوداً متضافرة ومستمرة من طرف المنظمة على مختلف المستويات. ومن بين حالات متعددة، تطرقت الهيئة لوضع حقوق الإنسان لمسلمي الأويغور في الصين، وقد استمعت الهيئة الى احاطة في هذا الشأن تشير الى تزايد التمييز القائم على أساس الدين ضد المسلمين، وذلك من خلال إخضاع مسلمي الأويغور لإعادة التكوين الثقافي القسري في معسكرات الاعتقال، حيث يجبرون على اتباع واعتماد قيم ثقافية وممارسات مخالفة لمعتقداتهم الدينية. وقد أبلغ مرصد الإسلاموفوبيا في منظمة التعاون الإسلامي الهيئة بان السلطات الصينية تسمي هذه المخيمات بمراكز إعادة التثقيف لمكافحة العنف والإيديولوجيات المتطرفة. وعلى حد تعبير المرصد، فإن القانون الصيني الذي تم إدخاله حديثاً، وبالأخص، القوانين المتعلقة بمكافحة التطرف في منطقة شينجيانغ - الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي (في أكتوبر 2018)، تعتبر مفرطة في طبيعتها، حيث يمكن وقوع أي نشاط يتم القيام به في نطاق أحكامه، مما يمكن السلطات الصينية من تبرير الاحتفاظ بهذه المعسكرات. وفي هذا الصدد، أعربت الهيئة عن قلقها الشديد إزاء هذه التقارير الخاصة بمعاملة الأويغور المسلمين، كما أعربت عن أملها في أن الصين، التي تربطها علاقات ثنائية ممتازة بمعظم دول منظمة التعاون الإسلامي وبالمنظمة ذاتها، ستبذل قصارى جهدها للاستجابة للقلق المشروع للمسلمين حول العالم بهذا الخصوص. كما أشارت الهيئة إلى أن الدستور الصيني يوفر ضمانات واضحة وكاملة للحق في حرية الدين والمعتقد، مما يجبر سلطاتها على السعي لتمكين جميع المواطنين من التمتع بهذه الحقوق وممارستها. وشددت الهيئة على أهمية ضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك، توفير كل الضمانات للمحاكمة العادلة الضرورية في سياق مكافحة الإرهاب.

أجرت الهيئة مناقشة متعمقة شملت الجوانب المختلفة للحق في التنمية، وذلك بقصد تحديد الفجوات المفاهيمية والتنفيذية، بما في ذلك مختلف العوامل المحددة ونطاق المشاركة والفوائد المتوقعة من التنفيذ والوسائل المقترحة لإعمالها على شكل كامل وفعال على المستويين الوطني والدولي. كما أكدت مجدداً على أهمية مكافحة الفساد، الذي يعاني منه البلدان في جميع المناطق الجغرافية، ويقوض بشكل خطير حقوق الإنسان للشعوب، بما فيها الحق في التنمية. وشددت الهيئة على أهمية الحكم الرشيدة والمشاركة النشطة والحرية في تطوير السياسات المتعلقة بالحق في التنمية وإعمالها وتقييمها. وفي هذا الصدد، اعتمدت الهيئة خارطة الطريق التي ادلى بها السفير تيام حول إنجاز الجزء الثاني من مشروع الدراسة الخاصة بتحديد مفهوم / معايير الحق في التنمية من منظور الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وذلك بالتشاور مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التنمية.

وخلال مداوالاتها حول حقوق المرأة، شددت الهيئة على أهمية تمكين المرأة الذي يعتبر عاملاً أساسياً للتنمية المستدامة لأي مجتمع، والذي يتوافق كذلك مع التعاليم والقيم الإسلامية. كما

شاركت الهيئة في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة المنعقد في بوركينا فاسو، وشددت بهذه المناسبة على ضرورة التعجيل بتنفيذ خطة العمل المعدلة لمنظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة من خلال: (1) خلق التآزر بين الخطط الوطنية المعنية واستراتيجيات الدول الأعضاء وبرنامج العمل العشري الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي؛ (2) توقيع الدول الأعضاء على المعاهدات والاتفاقيات والتصديق عليها لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز رفاه الأسرة؛ (3) على الدول الأعضاء التعجيل بالتصديق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة بغية تمكينها من الشروع بالعمل في أقرب وقت ممكن. كما تعكف الهيئة على تحضير دراسة بخصوص توضيح المفاهيم المختلفة المتعلقة بالمساواة الجنسانية.

فيما يخص حقوق الأسرة، أكدت الهيئة على أهمية الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع وبالتالي ضرورة حمايتها وحفظ مؤسسات الأسرة والزواج، مع إدانة جميع الخطوات التي من شأنها أن تعيد تعريف هذه المؤسسة ومفهومها على أسس ميول جنسية منحرفة سواء كان أخلاقياً، أو قانونياً أو اجتماعياً. كما أعربت الهيئة عن استعدادها لإقامة شراكة مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المتخصصة لعقد ورش عمل في مجال حماية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي معرض كلمته الختامية، أعرب الدكتور راشد البلوشي، رئيس الهيئة عن بالغ تقديره وامتنانه لجميع الدول الأعضاء بما فيها حكومة المملكة العربية السعودية التي تستضيف مقر الهيئة، والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك لما يقدمونه من دعم ثابت لوجستياً ومعنوياً، الأمر الذي يمكن الهيئة من الاضطلاع بمهامها على نحو سلس وفعال. كما أكد الدكتور البلوشي مجدداً عزم الهيئة الراسخ على العمل جنباً إلى جنب مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المتخصصة الأخرى لمواصلة تطوير وتعزيز احترام حقوق الإنسان بما يفضي إلى بناء وتقوية المجتمعات في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

للمزيد من المعلومات: يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة: www.oic-iphrc.org